المملكة المغربية

ires

Institut Royal des Etudes Stratégiques
Royal Institute for Strategic Studies

محاضرة

الأمن القومي العربي: الواقع و الآفاق

كلمة تمهيدية للسيد محمد توفيق ملين

مدير عام المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الرباط, ٢١ ديسمبر ٢٠١٥

Institut Royal des Etudes Stratégiques (IRES)

Avenue Azzaitoune, Hay Riad, Rabat 10100

Téléphone : +212 (0) 537.71.83.83 – Fax : +212 (0) 537.56.40.79

Email: contact@ires.ma

Site Web: www.ires.ma

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على آله و صحبه أجمعين .

معالي السفراء
حضرات السيدات والسادة,

اود في البداية أن أرحب بكم في فعاليات هذه المحاضرة التي اختير لها كعنوان : "الأمن القومي العربي: الواقع و الآفاق" . و أتقدم بخالص شكري و إ متناني لسعادة الشيخ الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة، نائب رئيس مجلس الأمناء و المدير التنفيذي لمركز عيسى الثقافي بمملكة البحرين الشقيقة، على تفضله بقبول دعوة المعهد من اجل تعميق النقاش و تبادل الأفكار حول الوضع الأمني بالمنطقة العربية و التحديات المترتبة عنه. كما أتوجه بشكري الجزيل لكافة المشاركين في هذه المحاضرة.

إن المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية بحكم مهامه المتعلقة باليقظة الاستشرافية و دراسة القضايا الوطنية الاستراتيجية و العلاقات الخارجية للمغرب بالإضافة إلى القضايا الشاملة يولي أهمية كبرى للتحولات الهيكلية التي يشهدها المحيط الإقليمي و الدولي للمملكة على كافة الاصعدة .و ذلك عبر رصد الفرص المتاحة و تفاد المخاطر الناجمة عن هذه التحولات بالإضافة إلى استباق القطيعات التي ترافقها.

وفي هذا الصدد أنجز المعهد مجموعة من الدراسات همت على وجه الخصوص آفاق التحولات السياسية في العالم العربي، التهديدات المتعلقة بظاهرة الإرهاب و الجريمة المنظمة. كما دأب المعهد على تنظيم عدة ندوات خصصت لرصد تطورات السياق الأمني الإقليمي و الدولي في إطار حلقات النقاش المنتظمة التي تشارك فيها نخبة من الخبراء المغاربة و الأجانب .

حضرات السيدات والسادة,

إن التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية و ما ترتب عنها من تفاقم التهديدات الأمنية و الصراعات الطائفية تضع على المحك استقرار المنطقة برمتها، خصوصا بالنظر إلى الخطر المتنامي للتنظيمات الإرهابية ,على رأسها ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية .

يشكل االخطرالذي يمثله هذا التنظيم والمجموعات الإرهابية التابعة له التحدي الأكبر لمنظومة التعاون بين الدول العربية على المستوى العسكري و الأمني من أجل التصدي للتهديدات التي تحدق بالمنطقة واستئصال جذورها.

إذا كانت الوضعية السياسية والأمنية المتوترة لبعض دول المنطقة نتاج للتناقضات الداخلية فإن تفاقمها هو بالأساس انعكاس للتأثيرات الناجمة عن تدخل القوى الإقليمية و الدولية التي تؤثر بشكل كبير على الأجندة السياسية و الأمنية الإقليمية و تدفع الى إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة عبر خلق توازنات جديدة.

هذا الدور المتنامي للقوى الخارجية يدعو إلى إعادة الاعتبار للعمل العربي المشترك داخل منظومة الجامعة العربية والتكتلات الجهوية من أجل بلورة رؤية إستشرافية بعيدة الأمد و رصد السياسات و الآليات الكفيلة بدعم الاستقرار و السلم وتحقيق الأهداف المنشودة من حيث التنمية الشاملة و الرقي على جميع المستويات.

كنموذج للعمل العربي المشترك، فإن الرد العسكري في إطار عاصفة الحزم للدفاع عن الشرعية في اليمن و محاربة التيارات الانفصالية المدعومة من طرف قوى إقليمية غير عربية بالإضافة الى التحالف العسكري الإسلامي قيد التحضير ضد تنظيم داعش، يشكل صمام أمان ضد تنامي التهديدات الإرهابية و استفحالها.

بدون شك، يؤسس هذا التوجه لمرحلة جديدة في إطار التعامل مع ظاهرة الإرهاب في مناطق مختلفة من العالم الإسلامي ، إلا أن تطويره و بلورته في إطار منظومة متكاملة للدفاع المشترك يستدعي حتما توحيد الرؤى والأولويات لضمان استمراريته و نجاعته بعيدا عن الحسابات السياسية الضيقة.بالإضافة الى ذلك فإن التدخل العسكري على الرغم من ضرورته ،ليس كافيا لضمان استقرار دائم إلا إذا تمت صياغته ضمن رؤية شمولية تواكبها مجموعة من التدابير السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والمؤسساتية خلال مرحلة ما بعد التدخل العسكري.

وعلى وجه الخصوص فإن الخطاب الديني و الإيديولوجي الذي تتبناه التنظيمات المتطرفة بكافة تياراتها يستدعي خطابا مضادا يرتكز على إشعاع ثقافة الأمل في المستقبل و التسامح و التعايش السلمي وفقا للتعاليم الإسلامية السمحة و التي تجعل من صون كرامة الإنسان و حقوقه أحد أهم مرتكزاتها. ولهذا المبتغى فإن اعتماد مقاربة أمنية شمولية و متعددة الأبعاد يعد السبيل الوحيد لإيجاد حلول فعالة لمكافحة ظاهرة العنف والتطرف التي تهدد أمن وسلامة البلدان العربية و الإسلامية.

- في شقها الفكري و الثقافي وذلك بإعادة الاعتبار للموروث الثقافي و الفني و بلورته في إطار رؤية متجددة و منفتحة لصد التيارات الفكرية المتطرفة.
- في جانبها الديني عن طريق تأطير الحقل الديني و محاربة الفقه الظلامي الذي يحث على الكراهية و نبذ الآخر .
- في مضمونها الاقتصادي عبر محاربة الفقر و الهشاشة و التخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية و المجالية .
- في جانبها السياسي من خلال إرساء قواعد الحكامة الجيدة و ترشيد العملية السياسية لتمكين كافة الفاعلين من الإسهام في بلورة السياسات العمومية وفق منظور ديموقراطي تشاركي.

معالي السفراء
حضرات السيدات والسادة,

لا يفوتني أن أشير في ختام هذه المداخلة إلى التجربة المغربية في مجال التصدي للإرهاب وإستباق مخاطره والتي تعد من بين التجارب التي يحتذى بها على المستوى الدولي .

بالإضافة الى انخراطه المسؤول في المبادرات الإقليمية و الدولية الهادفة الى محاربة الإرهاب بشتى صوره والدور الذي ما فتئ يضطلع به في مجال حفظ الأمن و السلم العالميين، حيث تمكن المغرب كبلد مستهدف من طرف الإرهاب الدولي، بالنظر لاختياراته الديموقراطية ونموذجه المجتمعي المبني على قيم التسامح و التعايش السلمي بين الشعوب والأديان، من تطوير مقاربة متعددة الأبعاد ترتكز على سياسة صارمة تجعل من أمن الإنسان احد أهم مرتكزاتها.

و يعد الدستور الجديد للمملكة الذي أعتمد في يوليوز 2011 ، إطارا مرجعيا هاما في هذا المجال بحيث أنه جزم بشكل قطعي في مسألة التعددية الثقافية للمملكة و أرسى قواعد و محددات الهوية المغربية التي ترتكز على الإرث الحضاري الذي راكمه المغرب على مر العصور.

بالإضافة إلى ذلك تعد مؤسسة إمارة المؤمنين التي يضطلع بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ركنا أساسيا يضفي كامل الشرعية على الحقل الديني و يؤمنه لكي لا يكون مجالا للتجاذبات السياسية.

معالي السفراء
حضرات السيدات والسادة,

هذه بعض النقاط التي نود تسليط الضوء عليها خلال هذا اللقاء .أشكركم على حسن الإصغاء .

والسلام عليكم و رحمة الله تعالى وبركاته.

و أعطي الكلمة لسعادة الشيخ الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة.